تقرير السويس الإعتداء على مديرية الامن ٧-٧-٢٠١١

فى إطار قيام مكتب الشكاوى بمتابعة ما يطرأ من أحداث ومتزامنة مع ما وقع داخل محافظة السويس فقد قام مكتب الشكاوى بالمجلس القومى لحقوق الانسان بايفاد بعثة لتقصى الحقائق الى محافظة السويس وذلك للوقوف على حقيقة ما تداولته وسائل الاعلام من قيام عدد من المواطنين بمهاجمة مبنى مديرية الامن بالسويس واشعال النيران فيه وذلك بتاريخ ٢٠١١/٧/٧ وقد تشكلت البعثة من:

أ/ احمد جميل (باحث بمكتب الشكاوى)

أ/احمد عبد الله خليل (باحث بمكتب الشكاوى)

أ/ كريم شلبى (باحث بمكتب الشكاوى)

خلفية عن الأحداث

ترجع خلفية الأحداث إلى أنه عقب صدور قرار المحكمة بإخلاء سبيل وبراءة الضباط المتهمين بقتل الثوار في أحداث يوم جمعة الغضب ٢٨ يناير ورفض الطعن المقدم أمام مكتب النائب العام تجمهر عدد من أهالى الشهداء بالمحافظه ومعهم جموع من

المواطنين المحتشدين على صدور مثل ذلك القرار – أمام مديرية أمن السويس ومبنى المحافظه ومجمع المحاكم مطالبين بالقصاص لأبنائهم الشهداء، وقام بعض المحتجين بالقاء الحجارة على مبنى مديرية الأمن، إلا أن القوات المسلحة قامت بحماية المنشآت العامة من خلال عدد كبير من الجنود والمدرعات تحسبا لوقوع مصادمات أو تصعيد للموقف ،

وقد تسبب القاء الحجارة في تكسير الوجهات الزجاجية للمديرية، وطالب المحتجين من أسر الشهداء بسرعة محاسبة المسئولين عن قتل المتظاهرين في أحداث ثورة يناير ٢٠١١.

ويستمر الغضب الشعبي في مدينة السويس التي وقع فيها أول شهيد من شهداء الثورة، والمطالبة بالقصاص من المتسببين في قتل الثوار .

مضمون التقرير

الوصف العام :

بمجرد الصول إلى موقع الحدث وبالأخص الشارع الرئيسى المؤدى الى مديرية الامن توقفنا امام احدى نقاط الجيش التى كانت تقوم بمنع السيارات من الدخول الى تلك المنطقة وتامرها بالعودة مرة اخرى عدا السيارات التى كانت تحمل لوحات الجيش او تحمل ترخيص بالمرور منه وتركنا السيارة فى مواجهة النقطة العسكرية وترجلنا على اقدامنا مجتازين تلك النقطة الى موقع الاحداث .

فى هدوء واستسلام لمصالحهم التى يسعون الى قضائها متوجهين الى مجموعة المبانى الحكومية الموجودة فى المنطقة والبعض الاخر يجلس فى الحدائق المحيطة فى المكان غير مكترث بوجودنا او بالوجود المكثف لوحدات الجيش التى كونت سياجا قويا حول المنطقة يحول معه أى إعتداء على المنطقة إذا ما قررت تلك الوحدات التصدى لها .

- تم التوجه بعد ذلك إلى منطقه الأربعين حيث يتواجد هناك جموع من المواطنين المعتصمين للإعتراض على القرار السالف الذكر ، بمجرد الوصول إلى منطقة الأربعين لوحظ وجود عدد من المواطنين معتصمين ويرددون هتافات إلى جانب وجود عدد من الخيام التى تم نصبها وسط الميدان وتواجد ملحوظ لوسائل إعلام وقنوات فضائيه مختلفه لتغطية الحدث ، تم عمل عدة مقابلات مع المواطنين المتواجدين وكانت كالأتى :

مقابلات :

مقابلة مع المواطن /محمد الشريف (شاهد عيان)

بسؤال الشاهد عن ماحدث وكيف تم الهجوم على المديرية أخبرنا بأنه فى حوالى الساعة الواحدة ظهراً تجمهر عدد من أهالى الشهداء والمصابين أمام مجمع المحاكم ومديرية أمن السويس بسبب رفض الطعن المقدم من النائب العام فى قضية الإفراج على سبعة من الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين فى أحداث ٢٨،٢٧،٢٦،٢٥ يناير ،وبدأ الأهالى بترديد الهتافات فإنضم إليهم عدد من المواطنين الموجودين بالمنطقة وقاموا جميعاً بالهتاف ضد وزارة الداخلية وضد حكم المحكمة الظالم "على حد قوله"

وتبع ذلك قيام بعض من المتظاهرين بإلقاء الحجارة على مبنى المحكمة إلا أنه تم منعهم من قبل باقى المتظاهرين ،وبعدها مباشرة قام المتظاهرين بتوجيه الهتافات ضد ضباط وأفراد الشرطة الموجودين داخل المديرية (والتى كانت مغلقة ولم يكن يوجد فرد شرطة واحد خارج المديرية)وتطورت الأحداث خصوصاً بعد قيام عدد من أفراد الشرطة الموجودين داخل المديرية بإستفزاز المتظاهرين من خلال قيامهم بعمل إشارات غير لائقة بأيديهم للمتظاهرين وعلى أثر ذلك قام المتظاهرين بإلقاء الحجارة على مبنى المديرية وتحطيم النوافذ الزجاجية بالمبنى كما قاموا أيضاً بضرب عدد من البارشوتات (يستخدمها أصحاب المراكب للإعلان عن مكان تواجدها فى حالة حدوث بها أى أعطال) على مبنى المديرية وأيضاً قاموا بحرق سيارة شرطة (ملاكى) وبتحطيم ثلاث سيارات خاصة بضباط كانوا موجودين داخل المديرية وفى المقابل قام أفراد الشرطة الموجودين بالمديرية بالرد على المتظاهرين من خلال قذفهم بزجاجات المياه الغازية وزجاجات البيرة!!؟؟ وإستمرت الأحداث من الساعة الواحد ظهراً وإنتهت الساعة الثانية عشر منتصف الليل ،وبسؤال الشاهد عن دور الأجهزة الأمنية فى هذه الأحداث أخبرنا بأن الجيش كان متواجد منذ بداية الأحداث وحتى نهايتها ولكنها موجود فقط للتأمين ولم يتدخل إلا عندما حاول عدد من الشباب المتظاهرين إقتحام مبنى المديرية فقام بمنعهم وحدث هذا فى حوالى الساعة الخامسة عصراً وبعدها عاد الجيش إلى موقعه الأساسى وهو فقط تأمين المنشأت ،أما عن الشرطة فلم تكن متواجده على الإطلاق فى موقع الأحداث ولا فى السويس كلها .

بسؤال الشاهد عن وقوع أى خسائر بشرية أخبرنا بأنه لاتوجد غير حالتين فقط وإصابتهم بسيطة وقد تم نقلهم إلى مستشفى بمحافظة الشرقية لعدم وجود إمكانيات

طبية كافية بمستشفى السويس ولم تحدث أى خسائر أخرى سواء بين الشرطة أو الجيش أو المتظاهرين .

وبسؤال الشاهد عن طبيعة الأشخاص المتواجدين بموقع الأحداث أخبرنا بأن الأحداث بدأت بعدد من أهالى الشهداء والمصابين ثم إنضما إليهم عدد من أهالى المنطقة تعاطفاً معهم وبعدها إنضما إليهم المتظاهرين الذين كانوا موجودين بميدان الإسعاف بحى الأربعين وبعد ذلك بدأ عدد من الأطياف السياسية كحزب الخضر بالإنضمام إلى المتظاهرين وتلى ذلك عدد من الإئتلافات الموجوده بالسويس ،وفى حوالى الساعة التاسعة مساء إنضمت جماعة الأخوان المسلمين إلى المتظاهرين إلا أنهم لم يكونوا محل ترحاب من المتظاهرين بل قام بعض الشباب بطردهم من المظاهرة .

مقابلة مع المواطن / حسن على

بالإستفسار منه عن شهادته حول الواقعه أفاد ، أنه فى تمام الساعة الواحدة ونصف وبعد سماع الأهالى قرار الافراج عن المتهمين بقتل المتظاهرين فى ثورة ٢٥ يناير تجمع عدد من الاهالى أمام مبنى مديرية أمن السويس وكان عددهم فى البداية ثلاثين شخصا وبداو فى التزايد بعدها وبدأ الأهالى بقذف الطوب على مبنى المديرية وقد تم تكسير الزجاج اللأمامى للمديرية والزجاج الخلفى لمبنى المحافظة المقابل لمبنى المديرية وقد قامت الشرطة بالهروب من المكان نتيجة لوجود الأهالى وإستمر الأهالى فى التواجد فى مقر المديرية حتى الساعة السابعة وقد قام الأهالى بإشعال النار فى عدد من سيارات البوكس التابعة الى المديرية وإتلاف عدد من السيارات الملاكى الخاصه بالضباط .

مقابلة مع المواطن / أحمد محسن – محاسب بشركة فرست توكيل فودافون :

كنت فى مكان العمل وهو مجاور لمكان حدوث الواقعه وسمعت أن هناك إشعال نيران فى المديرية فذهبت للتأكد ففوجئت بوجود بعض البلطجيه أمام جراج المحكمه التى يوجد بها المساجين وكانو أربعة أفراد

يريدون كسر أقفال جراج الترحيلات للإفراج عن بعض المساجين وقد حاول الجيش ضبط هذا الحدث بشكل ودى دون أن يتم القبض على أى منهم كما أشعل بعض البلطجيه النيران فى أحد السيارات وكان هناك بعض الأشخاص يقومون بقذف الحجاره على المحكمه وكان الجيش يحيط المحكمه والمكان المتواجد به الناس ويتعامل بهدوء وحنكه لمنع التصادم بين المواطنين .

مقابله مع إحدى السيدات (رفضت ذكر إسمها)

وهى من المتواجدين داخل ميدان الأربعين وكانت فى غاية الإنفعال والتأثر ولخصت شهادتها فى الأتى :

- هناك تعمد إحداث وقيعه بين الجيش والشعب
- لا يوجد مواطن سويسى مخلص يؤذى بلده ويشوهها بمثل تلك الأحداث والوقائع
- إن جميع الأحداث التى تمر بها السويس من غضب عارم يجتاح المواطنين نتيجة الحكم الصادر أمس بالإفراج عن قتلة الثوار .
- المواطن السويسى ليس لديه أى ثقه فى القضاء أو الحكومه بعد صدور هذا الحكم
- لم ينظر المحامى العام فى أى بلاغات ضد المسئولين السابقين فى محافظة السويس مما يثير حفيظة جميع المواطنين فى السويس .

مكتب الشكاوى

الثوره وأحد أعضاء اللجان الشعبيه وهو عضو بجماعة الإخوان المسلمين) .

تركزت الشهاده حول واقعتين :

الأولى : بدأ بسرد الواقعة التى حدثت لدى مديرية الأمن قائلا بأن الأهالى قد تجمعت أمام المحكمة إعتراضا على الحكم الصادر من المحكمة بإخلاء سبيل الضباط المتهمين بقتل الثوار وقام العساكر والضباط بالإحتشاد داخل مبنى المديرية وقاموا بالقاء الحجارة على المتظاهرين لتفريقهم وقد كان قيام المواطنين بالرد عليهم نتيجة طبيعية لتصرف الضباط .

الثانيه : تدور حول وجود عدد من البلطجيه قاموا بإقتحام ميدان الأربعين وقاموا بجرح أحد المواطنين برقبته وأطلقوا بعض الأعيره الناريه (خرطوش عيار ١٢ ، ١٦) وكان معهم بعض السنج والمطاوى وذلك يوم امس الثلاثاء وقام الاهالى بطرد البلطجية الى خارج الميدان لمنطقة البديوى وقام بعض المواطنين بمراقبة البلطجية لمعرفة المكان الذى قدم منه هؤلاء البلطجية تبين انهم قد انتهى بهم المطاف لدى احد امناء الشرطة وتعليقا على تدخل الجيش فى حماية الميدان علق احمد على ذلك بانه كان تدخل غير مجدى

مقابله مع الاستاذ/ عبد الله غيث الصحفى بجريدة الوفد وهو من الشهود اللذين شاهدوا الحادث مباشرة .

كنت أجلس مع مراسلى شبكة الـ**CNN** الاخبارية مع بعض أسر الشهداء على مقهى مقابل للمديرية وذلك فى تمام الساعة الحادية عشر وتلقى أهالى الشهداء إتصالات هاتفية بإخطارهم بصدور قرار بالإفراج عن الضباط المتهمين بقتل الثوار وقد شعر الأهالى بالصدمة نتيجة القرار الصادر وقاموا على الفور بالتجمهر أمام مبنى المديرية

وحينما وجدت قوات الشرطة الأهالى يتجمهرون أمام مبنى المديرية قاموا بالدخول الى مبنى المديرية وقاما باغلاق الابواب بالسلاسل والجنازير وقام الأهالى بالقاء الطوب على واجهة مبنى المديرية ومبنى المحافظة من الخلف وتجمع عدد من أمناء الشرطة والمخبرين فى الدور الخامس والسادس وأخذوا فى القاء زجاجات المياه المعدنية وزجاجات البيرة والزجاجات الكحولية الفارغة على المواطنين من أعلى مبنى المديرية من الجانب الخلفى وليس من الواجهة الرئيسية وهو الشارع الواقع بين مقر الحزب الوطنى من جهة ومديرية امن السويس من الجهة الاخرى وقام الاهالى وسط الأحداث بالقاء احد زجاجات البنزين المشتعلة على مبنى المديرية وقد حدثت بعض الإصابات فى الأهالى ولكن لم يتوجه أى من المصابين إلى مستشفى السويس نظرا لعدم رغبتهم فى التحقيق معهم من قبل قوات الأمن فى وقائع الإصابة .

السمات المشتركة للشهادات التى تم الحصول عليها

١- السبب الرئيسى للاحداث هو قرار الافراج عن الضباط المتهمين بقتل الثوار

٢- تجمع الاهالى كان تجمعا عفويا ولم يتم الاعداد المسبق لذلك التجمع

٣ -تم الاتفاق على ان قوات الجيش كانت تقف موقفا حياديا حيث كانت تحمى مبنى المديرية والمبانى المحيطة فقط ولم تتدخل بالسلب او الايجاب لمنع اى من تداعياتها .

مكتب الشكاوى

٤- واقعة قذف الطوب من قبل المواطنين وزجاجات البيرة والكحول من قبل قوات الامن كانت واقعة متبادلة ولكن الاهالى هى التى بدات فى القاء الطوب على مبنى المديرية

٥- السبب الاساسى فى تداعى الاحداث واستمرارها هو الاشارات الغير لائقة التى قام بها افراد الامن الموجودين فى المديرية تجاه المواطنين المثارين بطبيعتهم نتيجة قرار الافرج عن قتلة المتظاهرين مما دفعهم الى الاستمرار فى التجمهر امام مبنى المديرية حتى الساعة الثانية عشر ليلاً .

٦- أسفرت الأحداث عن بعض التلفيات فى المنشأت العامة حيث تم تكسير الواجهة الزجاجية لمديرية الامن والواجهة الخلفية لمبنى المحافظة وكذلك تم اشعال النار فقى احد سيارات الشرطة وتحطيم ٣ سيارات خاصة بالضباط خاصة بالمديرية

<u>النقاط التى تم الاختلاف عليها فى الشهادات التى تم الحصول عليها</u>

١- إختلفت الشهادات حول طبيعة الاشخاص المتظاهرين فبعضهم أيد إن كان من بينهم بعض البلطجية والبعض الأخر رفض ذلك وأنكر وجود البلطجية وإن ما حدث هو رد فعل عفوى نجم عن قرار لافراج عن قتلة المتظاهرين .

٢- إختلفت بعض الشهادات حول طبيعة إنسحاب الشرطة من مكان الحادث حيث أعرب البعض أنه كان فرارا من قبل القوات نتيجة الخوف من وقوع مصادمات دامية . والبعض الأخر يقول إنه كان بقاء خلف أسوار المديرية حتى إنتهاء الأحداث والبعض الاخر يقول انه كان انسحاب مقرون بمساعى من قبل الاهالى لتهدئة الموقف وانهائه سلميا .

مكتب الشكاوى

توصيات البعثة

١- سرعة استئناف اجراءات المحاكمة فى قضية قتل الثوار خلال ثورة الخامس والعشرون من يناير على أن تتسم تلك الاجراءات بجميع ضمانات المحاكمة العادالة والمنصفة والناجزة .

٢- سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمه الخاصه بصرف تعويضات أسر الشهداء والمصابين .

٣- ايجاد خطة لا مركزية للتنمية للعمل على حل مشاكل محافظة السويس يتم البدا فى تنفيذها فورا حتى يشعر المواطن السويسى بالعدالة والانصاف الذى يفتقدهم بشكل اساسى

٤ -البدء فى إجراءات التحقيق ومحاكمة المسؤلين عن قضايا الفساد داخل المحافظة والتى قام بعض المواطنين برفعها أمام مكتب المحامى العام ولم يتم التحقيق في أى منها حتى الأن .

فريق عمل البعثه